الفصل الأول

خلق إطار للممارسة الآمنة

يتناول هذا الفصل:

أولا: إدارة الممارسة الآمنة في المدرسة الابتدائية مع اهتمام خاص بمسؤوليات مدرس الفصل كما تقررها القوانين والتشريعات.

ثانيا: يحاول اختبار جوانب عملية التشريع لكي يساعد المعلمين في فهم الإهمال وفهم دور الشاهد الخبير.

وأخيرا: يناقش الفصل مدخلين مختلفين ولكنهما متتامان ومتكاملان ويكمل بعضهما بعضا، ويستخدمهما المعلمون لخلق بيئة تعليمية آمنة وفعالة بالنسبة للمتعلمين ألا وهما: إدارة وتنظيم الخطر، وتجنب الإهمال. (Raymond & Thomas, 1996) وبينما يتم بسط الحديث، ويتسع النقاش، تنبثق عدة موضوعات هامة لا بد أن توضع في الحسبان عند تخطيط المنهج، والممارسة داخل الفصل، وتوفير التطور المهني للمعلمين.

وقبل التهيئة للمناقشة من المهم أن نلاحظ أنه على الرغم من الإدراة والتنظيم والإشراف على الطلاب عن قرب، فإن المدارس مثلها في ذلك مثل البيئات الاجتماعية الأخرى عرضة للحوادث والمخاطر (Raymond & Thomas, 1996: 28) . إذ تظهر إحصاءات تنفيذ الصحة والأمن أن الحوادث تحدث في عدة مواقف متنوعة، ولكن أكثر المناطق خطورة تشمل الملاعب والأفنية، والميادين الرياضية، وصالات الجيمانيزيم. وتشير أمانة منع حوادث الأطفال Child Accident Prevention Trust (CAPT) إلى أن حوالي 27 ألف طفل تحت سن الخامسة وفوق 350 ألف طفل تتراوح أعمارهم بين الخامسة والرابعة عشر أصيبوا في حوادث بالمدرسة في المملكة المتحدة في عام 1995.

إن قدرا كبيرا من العمل المدرسي يشمل الأطفال في البحث والاستكشاف، وغالبا ما يكون ذلك من خلال الممارسة العملية. وقد تم تشجيع المعلمين على أن يضعوا طلابهم في مواقف تتسم بالتحدي، وأن يقدموا أنشطة تتضمن قدرا من الإثارة والخطر. وبالجمع بين هذا وبين المطالب المتزايدة للطلاب بأن يعملوا على نحو يتسم بالاستقلال عن المعلمين، فإن ذلك ربما ينطوي على

سماح المعلمين للأطفال بمزيد من الاستقلال وفي بعض الأحيان يتركونهم يشعرون بأنهم عرضة للخطر. إن النية والقصد الكامنين وراء فهم مسؤولياتنا تجاه إدارة الأمان يتجسدان في جعل فرص التعلم أكثر أمنا للشباب الصغار وكذلك للمعلمين. فالتدريس بأمان يؤدي إلى أن يتعلم الطلاب بأمان. وبينما نلاحظ أن خطر الحوادث والإصابات ما زال قائما، فإن القدرة على توقع الأخطار ومحاولة خفضها إلى الحد الأدنى يمكن تطويرها وتنميتها مبكرا في مهنة المعلم. ولكن إدارة الصحة والأمان ليست مشتركة وليست مسؤولية تعاونية فقط بين المعلمين كأفراد، والفرق المستهدفة، والمدرسة وهيئة إدارتها، ولكن ايضا بين سلطات التعليم المحلي، والتعليم العالي، والحكومة المركزية، والجمعيات الوطنية. وهذا لا يعني تجاهل دور الطلاب في تطوير ثقافة أمان المدرسة. فمنذ صدور قانون التعليم Education Act 1988 وقعت على كاهل مديري المدارس مسؤولية متزايدة عن سياسة واضحة بخصوص قضايا الصحة والأمان، وللتأكد من تطبيق السياسة. وفي المدارس المستقلة والتطوعية تولى المديرون مسؤوليات إضافية أكثر من التي افترضها جمعيات التعليم الوطنية.

ومن المهم أيضا أن نلاحظ أن مشكلات إدارة الأمان يمكن أن تبدو في بعض الأحيان مسيطرة، ولكنها غالبا ما تكون مسألة تشكيل الإجراءات التي تحدث بالفعل. ويعتقد آخرون بأنها مسألة رأي عام. ويذكرنا جولد وسيميرني (Gold & Szemerenyi, 1997: 200) بأن المدارس ليست مضطرة لأن تفعل المستحيل بل فقط عليها أن تعمل بطريقة مرضية ومعقولة.

وقد بزغ الأمان أيضا كموضوع من الموضوعات التي تدرس في المنهج في عدة سياقات مرتبطة بالطلاب في جميع الأعمار. فعلى سبيل المثال، في التربية البدنية، والعلوم، والتكنولوجيا، يقرر المنهج أنه يجب تزويد الطلاب وتجهيزهم بما يمكنهم من التعرف على المخاطر وتقدير مواضع الخطر على أنفسهم، وعلى الآخرين، وعلى البيئة. وعليهم أيضا أن يقترحوا ويمارسوا ويتنبأوا ببعض الأفعال التي من شأنها أن تسيطر على المخاطر بحيث يعملوا بأمان وفي تناغم مع متطلبات الصحة والأمان. وفيما يتعلق بالمعلومات،

وتكنولوجيا الاتصال، والأنشطة التي تحدث خارج الفصل، يوجد كثير من الأماكن التي ترتبط بها قضايا وموضوعات الصحة والأمان، والتي فيها يستخدم الأطفال أنشطة حل المشكلات وأنشطة مسحية، ومن ثم يتعلمون الكثير عن المخاطر. كما أنهم يتعلمون فهم الأمان في بيئات مختلفة ومواقف مختلفة. ومن خلال الخبرات المتنوعة يجب على المعلمين أن يساعدوا الطلاب على تطوير مهاراتهم على تحمل المسؤولية. ولذا فإنهم يتعلمون ضبط وتنظيم الأمان الخاص بهم وبالآخرين على حدٍ سواء.

مسؤوليات المعلمين:

لقد حدد البرلمان عددا من الواجبات لجميع من يشملهم التعليم من خلال قانون التعليم، ومن خلال سلسلة من القدرات التي تمكنهم من تنفيذ تلك الواجبات. ويمكن تخطيط الممارسة الآمنة في هذا الإطار من المسؤوليات والواجبات الذي وراءه تكون ظروف السياق وأحكام المعلم الخاصة حساسة وحيوية جدا. وقد تأمل رايموند وتوماس (Raymond & Thomas, 1996) في تلك المسؤوليات وقسماها إلى ثلاثة أقسام: مسؤوليات تشريعية (قانونية)، ومسؤوليات مهنية، ومسؤوليات أخلاقية.

المسؤوليات التشريعية والقانونية Legal and statutory responsibilities:

عبر السنين تطورت قوانين وتنظيمات واضحة جدا لكي تحكم وتضبط إعداد الأنشطة المدرسية والإشراف عليها. والحق أن التعليم يعتبر واحدا من أكثر قطاعات الحياة العامة تنظيما. إن القانون يفرض على الإدارة مسؤولية اتخاذ ترتيبات مرضية فيما يتعلق بالصحة والأمان، وبينما يوفر مندوبين للأمن لمراقبة فعالية تلك الترتيبات فإن القانون العام يفرض واجبات عامة على الأفراد والجاعات.

إن إطار القانون العام، الذي بني عبر عدة سنوات، يتكون من مجموعة من القوانين المقررة على التطبيقات العامة. وهذا يعني أن:

- المحكمة تضع تفسيرا لما تعنيه القوانين.

- هناك احترام لمبدأ الأسبقية (تسجيل ملاحظات عن الأحكام السابقة وحالة المحاكم التي تؤكد تناسق التفسير. (Croner, 1996: 1-2)

وليست الأمور ثابتة فيما عدا مبدأ الأسبقية. وهذا يتطلب أن تقوم محكمة دنيا بمتابعة حكم سابق لمحكمة عليا. إن القرارات التي تنظم القانون العام تشمل تلك القرارات التي اتخذت بخصوص القانون التشريعي (الذي يتخذه البرلمان) فيما يتعلق بمجموعة معينة من الحقائق. فالقوانين التشريعية تظل أعلى من القانون العام. وإذا توافق أن انطبق كل من القانون التشريعي والقانون العام على حالة ما، ولكنهما تعارضا مع بعضهما، ففي هذه الحالة يطبق القانون التشريعي. ومع ذلك فإن البرلمان يمكن أن يشرع تغيير أو إلغاء القانون العام.

في القانون العام توجد متطلبات مقررة لفترة طويلة ومهمة لأولئك الذين يحلون محل الآباء في أعمالهم، لاسيما المعلمين في مسؤليتهم عن التلاميذ، والتي تشكل قاعدة الرعاية الواجبة. وتلخص الجمعية البريطانية للمستشارين والمحاضرين في التربية البدنية British Association of Advisers and Lecturers in Physical Education (BAALPE) ذلك كما يلي:

- ♥ يجب أن يتمرن المعلمون والآخرون الذين يتولون تلك المسؤولية القانونية على نفس واجبات الرعاية كما يقوم بها الوالد العاقل. وفي حالة الأنشطة التي تنطوي على مغامرة، أو في مراكز الاستجمام أو المراكز الرياضية تقع المسؤولية القانونية على المعلم المرافق ولا يمكن تفويضها للمدرب. (BAALPE, 1995 : 22)

ولذا فعلى المعلم أن يتصرف كوالد عاقل، الأمر الذي أحدث كثيرا من النزاع والجدل على مر السنين بخصوص اتجاهات مختلفة متصارعة والتي يمكن النظر إليها على أنها معقولة. وقد سعت المحاكم في عدة مناسبات لشرح

المعقولية على أنها الفطرة السليمة محددة مستوى الرعاية بطريقة واقعية وفي كتاب هدسون (Hudson, 1938) بعنوان "مديرو مدرسة بوذرهام" يقول مستر جاستس هيلبيري:

"إذا حفظنا الأطفال في محيط من القطن والصوف فإن بعضهم سيختنقون بهما. ولن تعدم حوادث من جانبهم..."

وعلى المرء أن يضع في اعتباره ما إذا كان سيقبل من مدير مدرسة أن يتمرن على تلك الدرجة من الرعاية التي تكفل منع الطلاب من أن ينخرطوا في الأذى والإزعاج. وليت شعري هل نج أي والد عاقل في مماسة مثل تلك الرعاية بما يمنع ولده من الانخراط في الإزعاج والأذى، وإذا سلمنا جدلا بأنه قد فعل، فليت شعري أي نوع من الأبناء سينتج لنا مثل ذلك الوالد؟ (Croner, 1992: 3 – 261)

وقد عززت حالة جيفري ف. مجلس مقاطعة لندن (1954):

"يجب الحفاظ على التوازن بين الإشراف المفرط في التدقيق في التفاصيل (الموسوس) على الأطفال في كل دقيقة في المدرسة والهدف المرغوب فيه المتمثل في تشجيعهم على الاستقلال والاعتماد على أنفسهم بينما يتقدمون في السن، وينضجون."

ومن الواضح أن درجة الرعاية ليس المقصود منها خنق المبادرة والاستقلال (Croner, 1992: 3 – 262) ولكن المقصود منها تحقيق التوازن بين الغلظة التي تجعلهم يواجهون العالم كما يجدونه، والرقة التي تقدم لهم الرعاية عندما يحتاجونها.

ويمتد واجب الرعاية إلى أنشطة ما بعد المدرسة وكذلك النوادي. والأنشطة التي تمارس خارج الموقع وتشمل الرحلات المدرسية، والأنشطة التي تمارس في السكن. ويمكن تنحية الواجب جانبا فقط عندما تنتقل المسؤولية إلى الآخرين. وبالإضافة إلى ذلك فإن المعلم يعتبر مسؤولا عندما يسمح للطفل بالخروج من المدرسة قبل نهاية اليوم الدراسي؛ كما في حالة بارنيس ف. مجلس

مقاطعة هامشير (1969) فقد تقرر أن المعلم والمدرسة مسؤولون قانونيا لأن الطفلة قد سمح لها بالخروج من المدرسة قبل أن تصل أمها ونتيجة لذلك أصيبت. وقد اعتبر القاضي أن مثل تلك الحادثة يمكن التنبؤ بها لأن المعلم يعلم أن زمن مرور الدورية كان قريبا. وهذا يذكرنا بمسؤولية المعلمين عن رفاهية وتعليم وتربية التلاميذ الذين يقعون في نطاق رعايته، خصوصا، أنهم دوما يحتاجون لأن يكونوا منتبهين لصحة الأطفال وسلامتهم.

وهذا يرتبط بقانون الأطفال لعام 1989 وبواجب الفرد المسؤول عن رعاية طفل بأن يفعل كل ما هو معقول، في هذه الحالة، بما يكفل تحسين وترقية رفاهية الطفل وحمايته من الأذى. وعلى المعلمين أن يعملوا مع أقسام الرعاية الاجتماعية ومع الشرطة عندما يكونون معنيين بأمن الطفل، في توازٍ مع الإجراءات التي تتبناها اللجنة المحلية لحماية الأطفال. ويتطلب هذا التشريع أيضا أن يقدم جميع الأفراد المتصلين بشكل منتظم بالأطفال معلومات تشهد بأنهم مناسبون. وعلى السلطة المسؤولة أن تفحص تلك المعلومات وتدقق فيها. ويتضمن ذلك عدة أمور فيما يتعلق بالشراكة والحركة الحديثة نحو إقامة روابط أقوى بين المدرسة ومجتمعها، متضمنة مجموعة متنوعة من المؤسسات. وقد نشرت بعض المجالات المعنية بهذا الموضوع، ومنها على سبيل المثال، التربية البدنية، إرشادات للمدارس والكليات، وهي متاحة للراشدين بخلاف المعلمين.

وعلى المعلمين تقع مسؤولية معرفة ما هي الممارسة المعقولة. فبلا ريب يتوقع منهم أن يعرفوا قدرا كبيرا عن ميول ونزعات الأطفال أكثر مما يعرفه الوالد العاقل الحكيم الحصيف. وببساطة:

> "إذا قام المعلم بواجب الرعاية كما يتوقع أن يقوم به الوالد المتوسط في اهتمامه في نفس الظروف، فإنه يكون قد أدى الواجب القانوني المنوط به على أكمل وجه. فالوالد العاقل الحكيم الحصيف بالتأكيد سينتبه لسن الطفل وذكائه وقدرته البدنية موضع النقاش."

وحتما سيضع الآباء مسؤولية مهنية أعلى بكثير من المسؤولية المتوقعة من الوالد ويفترضون أن المعلمين سيكونون أكثر وعيا وإدراكا للمخاطر المحتملة بالنسبة للتلاميذ. أضف إلى ذلك الإدراك أن بعض المجالات المتخصصة والمعقدة للتصميم والتكنولوجيا، وتكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، والتربية البدنية والعلوم تعتبر ذات خطر أعلى يتطلب واجبا أعلى من الرعاية. وكما قال الأستاذ جاستس إدموند، مجلس مقاطعة ميدلسكس (1962):

> "إنني أزعم أن مستوى الرعاية هو مستوى الوالد الذي يظهر درجة معقولة من الحكمة الحصافة كما يحكم عليه، ليس في سياق بيته وإنما في سياق المدرسة، وبعبارة أخرى، فهو مستوى الشخص الذي يظهر الخصائص العقلية المسؤولة لوالد حكيم حصيف في ظروف حياة المدرسة. وتختلف حياة المدرسة عن حياة البيت."

إن إقرار وترسيخ واجب الرعاية يمكن أيضا أن يعتمد على المعرفة المتخصصة التي يزعم المعلمون أنهم يمتلكونها أو ربما يتوقع أن يمتلكوها بدرجة معقولة في المواقع التي يشغلونها. (Croner, 1987: 3 – 275) وليس معنى هذا أننا نشير إلى أحجام الفصل المتغيرة التي يتوجب على المعلمين أن يعملوا فيها.

وتحت شروط التوظيف يكون لدى المعلمين واجبات إشراف ويطلب منهم أن يحتفظوا بترتيب جيد ونظام جيد بين التلاميذ وأن يصونوا صحتهم وسلامتهم وأمنهم. وهذا يغطي جميع الخطوات المعقولة للتأكد من أن الأخفال ليسوا معرضين لأخطار غير متوقعة (Croner, 1996: 3 –52) وهذا يزيد تقدير الخطر في الممارسة ويغطي قدرة المعلمين على ملاحظة ومراقبة وضبط البيئة التعليمية. ويتم تذكير المعلمين بأن مستويات الإشراف ستحتاج لأن تضع في حسبانها خبيعة النشاط، مع الاهتمام اهتماما خاصا بالأخفال عندما ينخرخون في أنشطة عالية الخطورة، أو عندما يستخدمون معدات أو أدوات خطيرة أو ينقلون مواد خطرة. كما يجب أن يوضع في الاعتبار عدد الأخفال تحت الإشراف،

وسنهم، ونضجهم، وقدرتهم، وخبرتهم السابقة، والتوجيه بخصوص الممارسة المنتظمة والمفضلة.

وعندما ينخرط التلاميذ في أنشطة تنطوي على مخاخر كبيرة، فإن على المعلمين أن يستوثقوا من أن التلاميذ يحصلون على الإشراف الكافي والرعاية الكافية لتمكينهم من المشاركة بأمان. ففي حالتي كونراد و رايت، مجلس مقاخعة تشيشاير (1967) عانى التلاميذ من إصابات في أنشطة الفصل ولكن لم يوجد أي إهمال لأن المعلمين قد اتبعوا تعليمات الممارسة العامة المطلوبة.

إن جميع المعلمين، المتخصصين وغير المتخصصين، عرضة لأن يعملوا بطريقة تحدد جميع المشكلات المتعلقة بالأمن، والتي يمكن التنبؤ بها والمرتبطة بالأنشطة التي تتم ممارستها في علاقتها بالمنهج المدرسي.

وأي خرق لهذه الواجبات يسبب إصابة أو فقد ربما يستثير دعوى للتعويض، وأحيانا يعرض لعقوبات جنائية. ورغم أن الحوادث ستقع لأنها لا يمكن توقعها دوما، فإن المعلمين لديهم واجبات قانونية عليهم القيام بها للعمل بنظام يوضح استخداما واقعيا لطرق توقع واستبعاد الأخطار التي يمكن التنبؤ بها. (BAALPE, 1995: 21)

تشريعات الصحة والأمان:

إن تشريع الصحة والسلامة قد تطور بالتدريج وكوّن على نحوٍ ملحٍ مدخلا لانعطاف القرن نحو نظام قاسٍ وصارم زكاه تقرير روبنز (1972). وقد عرض ذلك عدة توصيات ارتكزت على فعل مفرد، هو الصحة والأمان في العمل، ليتم تطبيقه في جميع أماكن العمل. إن قانون الصحة والأمان في العمل 1974 يلقي بالمسؤولية على أصحاب العمل (سلطات التعليم المحلية، والقوانين واللوائح المنظمة، ومديري المباني الأخرى بما فيها مراكز الرياضات الخارجية)، وذوي التوظيف الذاتي لفعل كل ما يمكن ممارسته بشكل معقول للتأكد من صحة وأمان الموظفين أو العاملين (المعلمين، والمدرسين، المدربين، وجميع أعضاء الهيئة) وغير الموظفين (التلاميذ، والآخرين الذين يدخلون المباني المدرسية